

مدعون فرنسيون يتهمون حاكم مصرف لبنان بالتزوير وغسل الأموال



بيروت - (رويترز)

كشفت وثائق مقدمة لمحكمة فرنسية اطلعت عليها رويترز، أن ممثلي الادعاء الفرنسي أبلغوا حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أنهم يعتزمون توجيه اتهامات مبدئية له بالتزوير وغسل الأموال، تستند جزئياً إلى مزاعم عن تزوير كشوف حسابات مصرفية لإخفاء ثروته.

وورد الاتهام باستخدام كشوف حسابات مصرفية مزورة، والذي لم يكشف عنه من قبل، في وثائق أرسلتها السلطات القضائية الفرنسية إلى سلامة قبل جلسة من المقرر عقدها بفرنسا في 16 مايو/ أيار.

ويعتزم ممثلو الادعاء الفرنسي خلال تلك الجلسة توجيه الاتهامات المبدئية لسلامة، وتسميته رسمياً بالمتهم.

ورفض سلامة التعليق على مزاعم استخدامه ووثائق مزورة، ونفى مراراً اتهامات له بالتزوير وغسل الأموال، قائلاً إنه تحول لكبش فداء للمسؤولين عن الأزمة المالية التي تفجرت في لبنان عام 2019.

وقال محامي سلامة، في وقت سابق من الشهر الجاري، إن موكله لم يقرر بعد ما إذا كان سيسافر إلى فرنسا لحضور جلسة 16 مايو/ أيار.

وفي إطار تحقيق مشترك مع ممثلي الادعاء في لبنان وأربع دول أوروبية أخرى، على الأقل، يشتبه المدعون الفرنسيون

في أن سلامة (72 عاماً) قد تواطأ مع شقيقه رجا، لتحويل أكثر من 300 مليون دولار من الأموال العامة، استخدم بعضها في شراء عقارات في جميع أنحاء أوروبا. ونفى رياض ورجا سلامة قيامهما بتحويل أي أموال عامة. ويشتهر محققون فرنسيون وأوروبيون آخرون، استجوبوا سلامة، الشهر الماضي، في بيروت، في أن الجزء الأكبر من ثروته مصدره الأموال العامة التي يُقال إنه حوّلها إلى حسابه. وضمن ردّه على الاتهامات، أرسل سلامة عن طريق مروان خير الدين رئيس مجلس إدارة بنك الموارد اللبناني، مذكرة من 65 صفحة لممثلي الادعاء الفرنسي. وتحتوي الوثيقة، التي اطلّعت عليها رويترز، على سلسلة من كشوف الحسابات المصرفية التي قال أحد محامي سلامة، إنها تظهر كيف زادت مدخرات حاكم المصرف المركزي، من 15 مليون دولار عام 1993 إلى أكثر من 150 مليون دولار بحلول عام 2019، لأنه «قام برسمة الفوائد». لكن وفقاً للوثائق المقدمة لمحكمة فرنسية والتي اطلّعت عليها رويترز، خلص محققون فرنسيون إلى أن كشوف الحسابات المصرفية كانت مزورة. وقال ممثلو الادعاء الفرنسي في الوثائق القضائية إن سلامة «استخدم سجلات مزورة لحسابات مصرفية في بنك الموارد.. قدمها مروان خير الدين لتبرير مصدر ممتلكاته، أو إيراداته عن طريق الخداع». وقال تيري مارمير، محامي خير الدين إن موكله نفى ارتكاب أي مخالفات. وجاء في الوثائق أن ممثلي الادعاء الفرنسي كتبوا بعد استجواب سلامة في بيروت قائلين «رياض سلامة غير قادر على تبرير القروض والاستثمارات المختلفة التي مكنته من زيادة ثروته بأكثر من 250 مليون يورو (كحد أدنى) خلال هذه الفترة». وذكر سلامة أن ثروته جاءت من حسن إدارة مدخرات جمعها خلال مسيرته المهنية بصفته مصرفياً في مجال الاستثمار.